برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

الدورة العادية الثالثة

المجلس التنفيذي

روما، ٢٢ - ٢٠٠١/١٠/٢٦

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٩ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2001/9-A
13 September 2001
ORIGINAL: ENGLISH

المشروع الإنمائي سوريا ١٠٠٧٠

تقديم الدعم للمزارعين الصغار وأصحاب القطعان الصغيرة في الأراضي الحدية والمتدهورة

عدد المستفيدين:	**١٩٠ ٢٠٠ مستفيد**
مدة المشروع:	أربع سنوات

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج:**	١١ ٣١٧ ٧١٦ دولارا
مجموع تكاليف الأغذية:	٨ ٨٣٩ ٣٩٤ دولارا
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة:	٢١ ٦٤١ ٩٣٤ دولارا
إجمالي تكاليف المشروع:	٣٢ ٩٣٣ ٦٥٠ دولارا

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير إقليم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبحر المتوسط (ODC): السيد/ خالد عادلي

كبير موظفي الاتصال (ODC): Ms D. Owen رقم الهاتف: 066513-2800

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

يتصدى المشروع لمشاكل الفقر في المناطق الريفية، وانعدام الأمن الغذائي الأسري، وتدهور المـــوارد الطبيعيـــة، وعدم المساواة بين الجنسين.

وستفذ أنشطة المشروع في الأراضي الزراعية الحدية والمراعي المتدهورة في السهاب السورية المعروفة بالباديـــة. وأدت عملية لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها أجريت في سوريا إلى تخفيض عدد المستفيدين من مساعدات **البرنامج** لتقتصر على المناطق والمجتمعات المحلية التي يسكنها فلاحون فقراء جدا يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويعيشون على زراعة الكفاف، وعلى أصحاب القطعان الصغيرة والنساء الريفيات.

وسيستفيد من المشروع ٢٠٠ ١٩٠ شخص سيتلقون حصصا غذائية من **البرنامج**. ومن بين هذا العدد، تـــم تحديـــد ٠٤٠ ٣٨ مزارعا صغيرا وصاحب قطيع صغير، بمن في ذلك ٢٧٠ ٢٢ امرأة ريفية، باعتبارهم مستفيدين مباشرين مشاركين في الأنشطة.

ووفقا لقرار المجلس التنفيذي رقم ١٩٩٩/م ت-س/٢، يركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على تحقيق خمسة أهـــداف. ويستجيب هذا المشروع للهدف الثاني من سياسة تحفيز التنمية: تمكين الأسر الفقيرة من الاســـتثمار فـــي الرصيـــد البشري من خلال تلقي التعليم والتربية؛ والهدف الثالث: تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفـــاظ عليها؛ والهدف الخامس: تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى موارد عيش مستدامة.

وسيمكن المشروع المزارعين الفقراء من إنشاء أصول مستدامة من خلال استصلاح مزارعهم والتحول إلى زراعـــة محاصيل مرتفعة القيمة. كما سيدعم المزارعين في إنشاء مزارع لتربية الأسماك في أراضيهم المالحة غير المنتجة، وسيساعد أصحاب القطعان الصغيرة على تجديد الغطاء النباتي في مراعيهم، وسيسهم في تحسين مهارات النســـاء الريفيات الفقيرات من خلال محو الأمية الأساسية والتدريب المهني، مما سيمكنهن من بدء أنشطة مدرة للدخل.

وستستند استراتيجية تنفيذ المشروع إلى التعاون الوثيق مع الحكومة، وإبرام الشراكات مع وكالات الأمم المتحـــدة، والمشاركة النشطة للمستفيدين. وتتخذ تدابير خاصة دعما للتمكين للمرأة للتأكد من تمثيلها على مستوى اتخاذ القرار والمستوى الإداري، ومن مشاركتها في جميع جوانب تنفيذ المشروع.

مشروع القـــرار

أجاز المجلس المشروع سوريا ١٠٠٧٠ – تقديم الدعم للمزارعين الصغار وأصحاب القطعان الصغيرة فـــي الأراضي الحدية والمتدهورة (WFP/EB.3/2001/9-A).

تحليل الأوضاع

١- تعد سوريا من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ويعتمد اقتصادها إلى حد بعيد على الزراعة وإنتاج النفط والتجارة. ويظل قطاع الزراعة المهيمن متخلفا، إذ تعتمد ٨٠ في المائة تقريبا من الأراضي المزروعة على مياه الأمطار. ويوفر القطاع ٣٠ في المائة من العمالة ويضم أعلى نسبة من القوة العاملة النسائية في البلد.

٢- ويمثل سكان سوريا، المقدر عددهم بـ ١٦,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، أربعة أمثال عددهم في عام ١٩٦٠، ويتوقع أن يتجاوز عدد السكان ٢٤ مليونا في عام ٢٠٢٠. ونحو ٥٠ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية، ولكن معدلات المد الحضري تتزايد. ونصف السكان تقريبا تقل أعمارهم عن ١٥ عاما، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الاعالة.

٣- وتتمتع سوريا بقدرة جيدة تماما لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. وفي عام ١٩٩٩، بلغ نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ١ ٠١٠ دولارات أمريكية. بيد أن عددا من العوامل أدى في السنوات الأخيرة إلى تدهور الاقتصاد وكساده. فعدم استقرار عملية السلام في الشرق الأوسط يظل يثبط عزم المستثمرين الدوليين، ويقوض مساعي الحكومة لخصخصة الاقتصاد وتحديثه. وتزايد تكاليف استخراج النفط واستنفاد الاحتياطي يعوق قدرة البلد على تصديره. كما يمثل تفاوت الأوضاع بين الأقاليم، وتزايد البطالة، وارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية عقبات إضافية تعرقل نمو الاقتصاد.

٤- وفي الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩، عانى البلد من جفاف شديد استمر خلال الموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠. وكان لهذا الجفاف آثار خطيرة على الأمن الغذائي للفلاحين في المناطق التي تهطل فيها كميات ضئيلة من الأمطار، وعلى السكان الرحل في البادية. وعانى أصحاب القطعان الصغيرة من انخفاض كبير في الدخل، واضطروا إلى تصفية عدد من الأصول لمواجهة احتياجاتهم الغذائية المباشرة.

٥- وللتصدي لتفاوت الأوضاع بين الأقاليم وتخفيض معدلات الفقر في شتى أنحاء البلد، بدأت الحكومة تنفذ برامج خاصة لتنمية المناطق المحرومة اقتصاديا. وتشمل هذه البرامج مشروع الحزام الأخضر ومشروع تنمية البادية. ويستهدف هذان المشروعان، اللذان سيدعمهما **البرنامج**، إصلاح القاعدة الاقتصادية للفلاحين الصغار الذين يعيشون في أراض حدية، وأصحاب القطعان في المناطق المجاورة للبادية.

٦- وتشمل منطقة المشروع ٩ محافظات من محافظات البلد البالغ عددها ١٤ محافظة، وتضم أكثر من ١٥٠ مستوطنة في البادية. وتتركز المناطق المنخفضة الأمطار المهمشة المعروفة بالحزام الأخضر على شريط ضيق مجاور للبادية؛ ويبلغ عرض هذه المناطق ٢-٢٠ كم فقط وتعبر أجزاء محدودة من كل محافظة.

٧- وأجريت عملية لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها إلى جانب بعثة التقييم (انظر الملحق الثالث). وتبين النتائج الأولية لتلك العملية أن معظم المناطق التي تعاني من هشاشة الأوضاع توجد في البادية وفي الأراضي الحدية في الحزام الأخضر، حيث سينفذ مشروع **البرنامج** المقترح.

٨- وتتسم هذه المناطق بالانعزال، والارتفاع النسبي لمعدلات الفقر المرتبط بانعدام الأمن الغذائي من حيث إمكانية الحصول على الأغذية وتوافرها، وسوء البنية الأساسية الصحية والاجتماعية، وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية. ويسكن هذه المناطق أساسا مزارعون فقراء يعيشون على زراعة الكفاف ويملكون أقل من ٥ هكتارات من الأرض، وأصحاب

قطعان صغيرة تقل عن ١٠٠ رأس من الضأن. ويعيش معظمهم تحت حد الفقر، ولا يتجاوز متوسط دخلهم الشهري ٥٠ دولارا. ومعدلات سوء التغذية مرتفعة بشكل مثير للقلق، ويقدر أن ٤٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم بشكل معتدل أو حاد، وأن ١٠ في المائة يعانون من الهزال. وأكثر من ٥٠ في المائة من السكان في هذه المناطق لا يحصلون على مياه صالحة للشرب، و٧٢ في المائة لا يتمتعون بمرافق إصحاح ملائمة. ويؤيد هذه الأرقام عمليتا مسح اجتماعي اقتصادي تم إجراؤهما في مارس/آذار ٢٠٠٠ في مناطق ريفية مختارة في مناطق المشروع، بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩- وأشارت الدراسات إلى أن الأسر التي تم دراسة أوضاعها تتألف أساسا من فلاحين يعيشون على زراعة الكفاف وينفقون نحو ٧٠ في المائة من دخلهم لسد احتياجات الاستهلاك الغذائي. وأدى وقف الدعم الغذائي الوطني إلى زيادات إضافية في الإنفاق الأسري. ولا يدعم الآن سوى الخبز والأرز والسكر. وتتوافر هذه السلع الغذائية في المتاجر والمخابز الحكومية في المناطق الحضرية والمدن الريفية. بيد أن هذه المتاجر كثيرا ما تكون بعيدة تماما عن الأماكن التي يعيش فيها السكان، فضلا عن صعوبة نقلها. وينقل التجار الخبز المدعوم إلى القرى والمستوطنات النائية ولكنهم يبيعونه بأسعار أعلى في هذه الحالات، وغالبا ما يكون الخبز جافا لدى وصوله.

١٠- وتتحمل المرأة العبء الأكبر من الفقر في الريف، كما يتضح في المحافظات التي يشملها المشروع، حيث تتدنى معدلات معرفة القراءة والكتابة إلى ١٥ في المائة، وتتجاوز غالبا معدلات الإخصاب سبعة أطفال للأم. وتظل الزراعة مصدر العمل الوحيد للمرأة. فمعظم النساء في هذه المناطق يفتقرن إلى المهارات والمعرفة الملائمة لتحسين أدائهن والاضطلاع بأنشطة مجدية ماليا.

١١- والأسر التي تعيلها نساء تعاني بشكل خاص من هشاشة الأوضاع من حيث الاعتماد على الذات والأمن الغذائي. وفي المحافظات التي يشملها المشروع، تعيل المرأة نحو ١٥ في المائة من الأسر. فنسبة كبيرة متزايدة من الأسر تعيلها نساء بشكل مؤقت في حين يهاجر الأزواج والأبناء للعمل. وينطبق هذا الوضع بشكل خاص على الأسر الريفية في المناطق المنخفضة الأمطار، حيث تكون الزراعة محدودة وكثيرا ما يهاجر الرجال بحثا عن عمل.

مساعدات البرنامج السابقة

١٢- تشمل الحافظة الحالية **للبرنامج** مشروعين تبلغ قيمتهما ٣١ مليون دولار. ويجري تنفيذ المشروع ٢٧٤٦ (التوسع الثالث)، المساعدة في غرس أشجار الفاكهة في الحزام الأخضر، والمشروع ٢٤١٨ (التوسع الرابع)، المساعدة في عمليات إعادة التشجير وإدارة المراعي، في مناطق جغرافية مختلفة في خمس مناطق زراعية مناخية. ومن المقرر انتهاء المشروعين في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١.

١٣- والهدف الرئيسي للمشروعين الجاري تنفيذهما والمعانين من **البرنامج** هو تحسين الأوضاع العامة للفلاحين الفقراء الذين يعيشون على زراعة الكفاف والعمال المعدمين. وتشمل المراحل الحالية للمشروعين أنشطة تتفق بشكل أكبر مع أولويات سياسة تحفيز التنمية **للبرنامج** والتزاماته تجاه النساء. وأدرجت عناصر التدريب لتحسين مهارات النساء الريفيات وتمكينهن من بدء أنشطة مدرة للدخل من خلال مخطط الائتمان الصغير.

١٤- والمشروع المقترح يقدم نهجا متكاملا يتفق تماما مع أولويات سياسة تحفيز التنمية، تتجمع بموجبه الأنشطة في إطار ثلاثة عناصر أساسية تنفذ في ظل هيكل إداري واحد. والهدف الرئيسي هو تقديم المساعدة للفلاحين الذين يعيشون على زراعة الكفاف وأصحاب القطعان في المناطق المستفيدة، وتمكينهم من تنمية القدرة الاقتصادية لأصولهم ومهارتهم من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية بشكل عام.

أهداف المشروع

الأهداف الآجلة

١٥- أهداف المشروع الآجلة هي:

- إنشاء سبل عيش مستدامة لضمان الأمن الغذائي للأسر الريفية الفقيرة المقيمة في مناطق زراعية شبه قاحلة؛
- الإسهام في الدمج الفعلي للنساء الريفيات في صلب التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

الأهداف العاجلة

١٦- ستسهم مساعدات **البرنامج** في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية العاجلة للأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مع المساعدة في الوقت ذاته على إنشاء أصول دائمة لها. ويركز المشروع بوجه خاص على تمكين المزارعين الصغار وأصحاب القطعان الصغيرة، الذين يعتمدون إلى حد بعيد على موارد طبيعية متدهورة في أمنهم الغذائي، من صيانة أصولهم والمحافظة عليها والتحول إلى سبل عيش أكثر استدامة من خلال تحسين قاعدة الموارد المادية. وسيمكن المشروع النساء الريفيات الفقيرات من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال التعليم والتدريب.

الهدف الأول

١٧- يتمثل الهدف الأول في مساعدة المزارعين الصغار في المناطق المنخفضة الأمطار المهمشة وفي حوض نهر الفرات على التحول إلى أنشطة زراعية مستدامة ودعم أصولهم.

⇦ *في المناطق المنخفضة الأمطار*

النواتج

١٨- سيجري استصلاح منطقة مساحتها ٢٤ ٠٠٠ هكتار في الحزام الأخضر وجبل الحص، وستحول إلى مزارع تنتج محاصيل مرتفعة القيمة. وسيجري استصلاح ١٩ ٢٠٠ هكتار من هذه المساحة في إطار مشروع الحزام الأخضر، و٤ ٨٠٠ هكتار في إطار مشروع جبل الحص الذي يموله الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

١٩- وتتألف الأعمال الأساسية التي ستنفذ في العام الأول بمشاركة الأسر من إزالة الأحجار والصخور من الأرض بعد استكمال الاستصلاح الآلي للمزارع، ويعقب ذلك عملية التسوية وبناء الحواجز لإعداد الأرض للغرس. وفي العامين الثاني والثالث، سيقوم المزارعون بغرس النبتات وريها وتقليمها وإزالة الحشائش الضارة. وسينظر أيضا في زراعة الشعير بين الأشجار، رهنا بمدى ملاءمة التربة.

النتائج المتوقعة

٢٠- سيستصلح نحو ١٠ ٠٠٠ مزارع صغير مزارع غير منتجة في مناطق منخفضة الأمطار، مما يدعم ويحسن أصولهم الزراعية. وسيتيح برنامج تحسين الأرض وزراعة أشجار الفاكهة الفرصة للمزارعين لتحسين قيمة أرضهم وزيادة دخلهم منها.

⇦ *في حوض نهر الفرات والمناطق المجاورة له*

النواتج

٢١- في المناطق التي لم تعد فيها المزارع صالحة للزراعة بسبب الملوحة، سينشئ ٣٠٠ من لمزارعين الصغار والعمال المعدمين ٣٠٠ منشأة لتربية الأسماك. وستقدم المساعدة للمزارعين الذين أصبحت أراضيهم مالحة لحفر أحواض، بينما سيقوم نحو ١٥٠ عاملا معدما بالزراعة في مناطق القنوات وشبكات الصرف الرئيسية.

النتائج المتوقعة

٢٢- سيعمل نحو ٣٠٠ فلاح فقير ومعدم في تربية الأسماك، وسيتعلمون مهارات جديدة ويستفيدون من نشاط مدر للدخل أدخل حديثا.

الهدف الثاني

٢٣- الهدف الثاني هو إتاحة الفرصة للنساء والبنات الفقيرات الأميات في المجتمعات الريفية ومجتمعات الرحل لمحو الأمية الأساسية، حتى يكن مؤهلات لاكتساب مهارات جديدة أفضل والمشاركة في أنشطة المشروع الإنمائية.

⇦ *محو الأمية*

النواتج

٢٤- ستنظم في المناطق الريفية النائية والبادية نحو ٧٥٠ دورة لمحو الأمية الأساسية، أي ٢٥٠ دورة سنويا، مدة كل منها تسعة شهور.

النتائج المتوقعة

٢٥- ستستفيد نحو ١٥ ٠٠٠ امرأة يعشن في المناطق الريفية وفي البادية من برامج محو الأمية الأساسية، لا سيما من حيث تحسين القدرة على الاعتماد على الذات والحد من شعورها بالتهميش. وسيزيد البرنامج وعي المرأة بدورها وحقوقها القانونية فيما يتعلق بالملكية والحصول على الموارد.

٢٦- وسيؤهل استكمال دورة لمحو الأمية الأساسية المرأة للمشاركة في تحسين مهارتها وفي التدريب المهني.

⇦ *التدريب المهني*

النواتج

٢٧- ستنظم دورات للتدريب المهني، ٥٠ دورة في العام، أي ما مجموعه ١٥٠ دورة، في مناطق مختارة لمدة ثلاثة شهور سنويا. وستشمل الدورات، التي سيشارك فيها ٣ ٠٠٠ متدرب (١ ٠٠٠ متدرب سنويا)، مواضيع تتصل بالصحة الإنجابية، والوعي البيئي، والاقتصاد المنزلي، وتجهيز الأغذية، والزراعة، والمهارات البيطرية الأساسية.

٢٨- وستنظم دورات تدريب عملية متخصصة لـ ٠٤٠ ٢ عاملا غير مدرب يعملون في المشاتل (٦٨٠ عاملا في السنة) في ٥٧ مشتلا لأشجار الفاكهة في مناطق المشروع. وسيتعلق التدريب بمعالجة البذور والنبتات وتطعيمها وتقليمها.

٢٩- وستنظم نحو ١٢ دورة تدريبية خاصة في مجال مهارات القيام بالمشاريع وإدارة القروض لصالح النساء الريفيات، اللاتي سيتلقين قروضا صغيرة الحجم للاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل.

النتائج المتوقعة

٣٠- ستكتسب ٠٠٠ ٣ امرأة الوعي ومهارات جديدة، وسيصبحن قادرات على المشاركة بنشاط في الزراعة وأنشطة الرعي على قدم المساواة مع أفراد الأسرة من الذكور.

٣١- وسيكتسب ٠٤٠ ٢ عاملا غير مدرب يعملون في مشاتل مهارات خاصة تؤهلهم لوظائف ذات أجر أفضل في القطاع الخاص.

٣٢- وستضطلع ٢٠٠ امرأة ريفية فقيرة، يعلن أسرا، بأنشطة مدرة للدخل تساعد على تحسين الدخل العام للأسرة.

الهدف الثالث

٣٣- ويتمثل الهدف الثالث في إنشاء مناطق رعي احتياطية في البادية للرعاة الأشد فقرا، المفتقرين إلى الموارد لشراء أو نقل الغذاء والمياه لمواشيهم، ومساعدتهم في استصلاح أراضي الرعي عن طريق إعادة إدخال جنبات العلف الأصلية.

النواتج

٣٤- ستنشأ مناطق احتياطية للرعي لـ ٥٠ أسرة فقيرة في كل مستوطنة من الـ ١٥٠ مستوطنة في البادية. وسيكون لكل مستوطنة منطقة احتياطية تبلغ مساحتها ٠٠٠ ١ هكتار تقريبا، أي ما مجموعه ٠٠٠ ١٥٠ هكتار سينشئها المشروع. وسيجري إعادة غرس البذور أو الأشجار في المناطق الاحتياطية بمشاركة المجتمع المحلي ومساعدة وتوجيه مديرية البادية.

٣٥- وستنشأ رابطات للمراعي لكل مجموعة مستفيدة ومنطقة احتياطية. وسيوقع الرعاة المستفيدون والسلطات المحلية والمسؤولون وممثلو المستوطنات على اتفاقات رسمية خاصة بحقوق الانتفاع. وفي مقابل التمتع بحقوق الانتفاع، ستوافق الرابطات على الالتزام بمعدل التخزين وتوصيات المديرية فيما يتعلق بالإدارة.

النتائج المتوقعة

٣٦- سيتوفر لـ ٥٠٠ ٧ راع من أشد الرعاة فقرا في البادية، ٥٠ راعيا من كل مستوطنة، العلف الكافي في السنوات العادية دون الاضطرار إلى الهجرة أو شراء الغذاء.

٣٧- وفي نحو ١٥٠ مكانا في البادية، ستضطلع مجموعات من أصحاب القطعان الصغار بمسؤوليات إدارية عن مناطق محددة كانت فيما سبق مفتوحة للرعي. وسيتمكن الرعاة المستفيدون من بين أشد الأسر فقرا في البادية، من خلال رابطات الرعي، من ضمان إدارة المراعي بشكل منظم وتوفر العلف على أساس مستدام.

دور المعونة الغذائية وأشكالها

وظيفة المعونة الغذائية

٣٨- تمثل المعونة الغذائية في هذا المشروع عاملا للتمكين للمزارعين الصغار وأصحاب القطعان الصغيرة والنساء وحافزا لهم.

٣٩- وتستخدم المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** بمثابة حافز للمزارعين الصغار الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والذين يضطلعون بشكل جديد من أشكال الزراعة في ظل انخفاض مستوى مياه الأمطار وعدم انتظامها وانعدام مصادر بديلة للحصول على دخل كاف.

٤٠- وتمثل المعونة الغذائية دعما هاما للدخل خلال عملية التحول، إذ أنها تمكن الفلاحين وأسرهم من تكريس جهودهم تماما لمهمة تنمية الزراعة الدائمة، مع العمل في الوقت ذاته على الحد من العبء الواقع على مواردهم المحدودة.

٤١- وستساعد المعونة الغذائية هؤلاء الفلاحين خلال الفترة الحرجة للاستصلاح والغرس، حيث يكون من الأهمية ضمان نمو الأشجار بشكل سليم.

٤٢- وبالنسبة لأصحاب القطعان الصغيرة في البادية، ستستخدم المعونة الغذائية كحافز لهم للانضمام إلى رابطات المراعي والمشاركة في إنشاء مناطق احتياطية بالقرب من مستوطناتهم، وحمايتها.

٤٣- وبالنسبة للنساء والبنات اللائى يترددن على دورات محو الأمية والتدريب المهني، ستمثل المعونة الغذائية حافزا هاما لهن للانضمام إلى الدورات والمواظبة على الحضور. فالمعونة الغذائية ستعوض أسرهن عن عدم عملهن في الأسرة وعن الوقت المقتطع من أنشطة الزراعة والرعي.

الأغذية وأسباب اختيارها

٤٤- ستتكون الحصة الغذائية اليومية القياسية لأسرة مكونة من خمسة أفراد من ٤٠٠ ١ غرام من دقيق القمح، و١٠٠ غرام من الزيت، و١٥٠ غراما من البقول. وستقدم حصص غذائية كاملة في كل فصل للفلاحين والرعاة والنساء اللاتي يتلقين تدريبا عمليا في المشاتل والنساء المشاركات في أنشطة مدرة للدخل.

٤٥- وستتلقى النساء والبنات اللاتي يحضرن دورات محو الأمية والتدريب المهني حصة غذائية أسرية تتكون من دقيق القمح فقط. وستبلغ كمية الحصة اليومية الأسرية ٦٥٥ ١ غراما، أي ما يعادل ٥٠ كغم شهريا. وهذا من شأنه أن ييسر عمليات المناولة وتوزيع السلع الغذائية على مستوى المشروع، لا سيما في المدارس أو المراكز البعيدة عن مساكن المستفيدين.

الفئة	عدد المستفيدين		أيام التغذية
	الذكور	الإناث	
مزارعو أشجار الفاكهة	٨ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	١٠ ٨٠٠ ٠٠٠
العاملون في تربية الأسماك	٢٧٠	٣٠	١٦٢ ٠٠٠
الرعاة	٧ ٥٠٠		٥ ٤٠٠ ٠٠٠
المتدربون في المشاتل		٢ ٠٤٠	٣٠٦ ٠٠٠
أنشطة مدرة للدخل للمرأة		٢٠٠	٧٢ ٠٠٠
المتدربون في محو الأمية		١٥ ٠٠٠	٤ ٠٥٠ ٠٠٠
المتدربون في المجالات المهنية		٣ ٠٠٠	٢٧٠ ٠٠٠

٤٦- وتبلغ القيمة السوقية المحلية للحصص الغذائية الأسرية الشهرية الكاملة المكونة من ثلاث سلع غذائية، والحصص الغذائية الأسرية المحدودة المكونة من سلعة واحدة ٢١ دولارا و١٦ دولارا على التوالي. وتمثل هذه الأرقام نحو ٤٠ في المائة و٣٠ في المائة على التوالي من متوسط الدخل الشهري للأسر الفقيرة في مناطق المشروع.

٤٧- وقد تم اختيار السلع الغذائية مع مراعاة أنماط الاستهلاك الغذائي المحلي، وقيمة تحويل الدخل للحصص الغذائية – التي تتراوح بين ٢٠-٤٠ في المائة من متوسط الدخل الشهري للفلاحين والرعاة، بما في ذلك دخل الذين يعملون في أنشطة غير زراعية – وعدم وجود متاجر غذائية تجارية في مناطق المشروع.

٤٨- وسيشارك المستفيدون من المشروع، بمن فيهم النساء، مشاركة كبيرة في توزيع السلع الغذائية. وستشكل لجان أو وحدات على مستوى القرى والمستوطنات، وستمثل فيها النساء المزارعات. وستستعرض هذه اللجان قوائم المستفيدين المسجلين لضمان سلامة مناولة الحصص الغذائية التي يقدمها **البرنامج** وتوزيعها.

استراتيجية المشروع

٤٩- ستستند استراتيجية المشروع إلى التعاون الوثيق مع الحكومة، والتنسيق بين الشركاء بشأن تحديد السكان الأشد فقرا وانعداما للأمن الغذائي في المناطق التي حددها تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، وإلى مشاركة المرأة والتمكين لها. وسيقوم تنفيذ أنشطة المشروع على أساس هيكل إداري لا مركزي.

استراتيجية التنفيذ

⇦ *الإطار المؤسسي*

٥٠- سيجري تنفيذ المشروع تحت المسؤولية العامة للجنة التخطيط الحكومية ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. وستخصص الحكومة الموارد والموظفين وستكفل الدعم المؤسسي والتقني.

٥١- وستتولى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المسؤولية عن التنفيذ الإداري والتقني لأنشطة أشجار الفاكهة والعناصر المتعلقة بالبادية والتدريب المهني. وستنشأ وحدة لإدارة المشروع في مديرية الشؤون الزراعية التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وسيكون مدير مديرية الشؤون الزراعية هو مدير المشروع. وسيساعد مدير المشروع نائب لمدير المشروع وموظفون تقنيون وإداريون. وستتولى وحدة إدارة المشروع المسؤولية المباشرة عن جميع المسائل التشغيلية المتصلة بالمشروع الذي يساعد في تنفيذه **البرنامج**، بما في ذلك عمليات الإمداد بالأغذية.

٥٢- وستقوم وحدة إدارة المشروع بتنسيق أنشطة مديريات المحافظات التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وستقدم الدعم والمشورة في مجال الإدارة للوحدات المشاركة في المشروع على المستوى المحلي. وستتولى النقابة العامة للنساء ووزارة الثقافة المسؤولية عن دورات محو الأمية الأساسية للنساء الريفيات في القرى والمستوطنات التي يشملها المشروع. وستقوم الفروع المحلية للنقابة العامة للنساء ومفتشو وزارة الثقافة بضمان تنفيذ هذا النشاط تنفيذا سليما، مع مسك دفاتر للقيد والحضور ومعدلات الانقطاع والتخرج.

٥٣- ونظرا لتعدد الشركاء المشاركين في هذا المشروع، يلزم وضع آليات تنسيق فعالة. وتحقيقا لهذا الغرض، ستنشأ لجنة وطنية لاستعراض المشروع تحت رعاية لجنة التخطيط الحكومية. وستضم هذه اللجنة مدير المشروع ، ونائب مدير المشروع، ومدير البادية، ومدير إدارة الخدمات الإرشادية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ومدير وحدة قضايا الجنسين في إدارة الخدمات الإرشادية، وممثلات للنقابة العامة للنساء، وممثلين وزارة الثقافة، وممثل **البرنامج**. وستستعرض اللجنة الوطنية لاستعراض المشروع التنفيذ وستتصدى للمشاكل الناشئة.

⇦ *تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها*

٥٤- سيعمل مركز اتصال وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في المكتب القطري في سوريا مع وحدة إدارة المشروع لتحديد مؤشرات اختيار المجتمعات المستفيدة في مناطق المشروع، والمستفيدين. ويجب القيام بهذه العملية قبل بدء المشروع. وسيستند التنفيذ في العام الأول إلى نموذج تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها لسوريا. وستستخدم العملية ثمانية متغيرات تتصل بالأمن الغذائي والفقر: إنتاجية الأرض، ومدة النمو بالنسبة لأشجار الفاكهة والمراعي، والمناطق المروية، وإمكانية الوصول إلى الأراضي، وتوافر الطرق، ونصيب الفرد من لحوم الماشية المذبوحة، ومعدلات سوء التغذية والتقزم والأمية بين النساء.

⇦ *مشاركة المستفيدين*

٥٥- سيشارك المزارعون في أنشطة زراعة أشجار الفاكهة وتربية الأسماك في إطار ترتيب ما لتقاسم التكاليف مع الحكومة. وسيقوم موظفو وحدة إدارة المشروع ومقدمو الخدمات الإرشادية الزراعية على مستوى الحي ببدء مشاورات مكثفة مع المزارعين في مناطق المشروع. وسيناقشون أيضا الخطوات الواجب اتخاذها، والدعم الذي سيقدم للمزارعين، والإسهام المتوقع أن يقدمه المزارعون.

٥٦- ونظرا لأن عملية التشاور مع المستفيدين، ومرحلة الاستصلاح والترميم (الأعمال الآلية) في المشروع قد تستغرق بعض الوقت، فإنه لن يتسنى تسجيل جميع المزارعين المستفيدين في العام الأول؛ فسيسجل ٥ ٠٠٠ مزارع أولا ثم ٥ ٠٠٠ آخرين في العام الثاني.

٥٧- وستتيح دورات محو الأمية الأساسية والتدريب المهني الفرصة لحشد صغار البنات والنساء ومساعدتهن على كسر طوق عزلتهن الاجتماعية. وستتاح لهن الفرصة للتعامل مع الأخصائيات الاجتماعية التابعات للنقابة العامة للنساء ومع مقدمي الخدمات الإرشادية الزراعية لمناقشة المشاكل ذات الأهمية المشتركة أو المشاركة في أنشطة اجتماعية.

٥٨- وتنظيم أصحاب القطعان الصغيرة في مجموعات أو رابطات لإنشاء مراع احتياطية مجتمعية أمر بالغ الأهمية لإقامة مراع منتجة في البادية واستبقائها، ولإنشاء أصول. وستتمثل الخطوة الأولى في قيام مديرية البادية باستخدام البيانات الأخيرة المستقاة من عملية حصر الماشية لتحديد الرعاة الذين يملكون أقل من ٥٠ رأسا من الضان في كل من الـ ١٥٠ مستوطنة. وفي إطار عملية من الحوار والمتابعة، سيناقش موظفون من مديرية البادية ومرشدون

زراعيون مع المستفيدين المزمعين والسلطات المحلية ذات الصلة أهمية رابطات المراعي وفوائدها، وسيعدون مع الرعاة تفاصيل الأعمال المقرر الاضطلاع بها.

⇦ *التدابير المساهمة في التمكين للمرأة*

٥٩- يدرك المسؤولون عن المشروع إدراكا تاما الدور الذي يجب أن تؤديه النساء في المشروع. ويتخذ المسؤولون، بدعم من **البرنامج**، تدابير من شأنها أن تسفر عن إحداث تغييرات إيجابية بالنسبة لمشاركة المرأة. وسيجري تمثيل المرأة بشكل أكبر في اللجنة الوطنية لمشاريع المعونة الغذائية، بمن في ذلك ممثلة للنقابة العامة للنساء ورئيسة وحدة قضايا الجنسين في إدارة الخدمات الإرشادية التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

٦٠- وستسجل النساء المشاركات في أنشطة المشروع، في حين يبحث الأزواج أو الذكور المعيلون عن عمل مؤقت خارج المنطقة، ضمن المستفيدين المباشرين، وسيحق لهن تلقي مساعدات **البرنامج**. وسيجري تشجيع النساء في مستوطنات الرحل على الانضمام إلى رابطات المراعي والمشاركة بنشاط في إنشاء مراع احتياطية وحمايتها.

نقل الأغذية

٦١- ستشحن السلع الغذائية **للبرنامج** إلى اللاذقية أو طرطوس، أو برا عن طريق نقاط الدخول من الحدود الدولية. وسيتولى موظفون حكوميون المسؤولية عن إجراءات الجمارك والحصول على الموافقات اللازمة. وستنقل السلع الغذائية إلى المستودعات المركزية في اللاذقية، أو مباشرة إلى مستودعات المحافظات، أيهما أنسب. وستتخذ وحدة إدارة المشروع الترتيبات اللازمة لنقل وتوزيع السلع الغذائية **للبرنامج** في المحافظات وفقا لقوائم التوزيع والاحتياجات في كل محافظة مستفيدة. وستتكفل الحكومة بكافة التكاليف المتصلة بالنقل الداخلي والتخزين والمناولة لسلع **البرنامج**.

٦٢- وسيتسلم المكتب الحكومي للحبوب شحنات دقيق القمح التي يقدمها **البرنامج** في ميناء التفريغ، وسيفرج عن كميات مساوية لها من مطاحن المحافظات وفقا للاحتياجات المخططة للمشروع. وستوزع البقول والزيوت النباتية مباشرة على المستفيدين من المشروع.

٦٣- وستوزع الأغذية على أساس فصلي. وستعد سلطات المشروع في المحافظات سلفا قوائم المستفيدين من التوزيع الفصلي، وستحصل على إذن وحدة إدارة المشروع لسحب السلع الغذائية وفقا للاحتياجات الفصلية. وستقوم سلطات المشروع، قدر الإمكان، بتوزيع السلع في قرى المستفيدين ومستوطناتهم لتخفيض تكاليف النقل التي يدفعها المستفيدون إلى أقل حد.

الأموال الناتجة عن المشروع

٦٤- لن يدر هذا المشروع أموالا. وستحول الأموال الناتجة عن المشروعين السابقين المنفذين بمساعدة **البرنامج**، سوريا ٢٤١٨ (التوسع الرابع) وسوريا ٢٧٤٦ (التوسع الثاني)، إلى هذا المشروع وستمثل مصدرا قيما للموارد لدعم الأنشطة المدرة للدخل للمرأة.

٦٥- وستنشأ لجنة فرعية لصندوق الادخار تابعة للجنة الوطنية لاستعراض المشروع في لجنة التخطيط الحكومية. وستتولى هذه اللجنة الفرعية المسؤولية عن استعراض وإجازة خطة النفقات السنوية التي تقدمها وحدة إدارة المشروع، وعن رصد أداء الصندوق بشكل عام. وستظل سلطة الترخيص بدفع الأموال رهنا بتوقيع وزير الدولة لشؤون التخطيط.

الإنهاء التدريجي للمشروع

٦٦- سينفذ المشروع في المناطق الريفية النائية، التي تأثرت بشكل حاد بفترة الجفاف الأخيرة. وتوجه مساعدات **البرنامج** نحو الفلاحين والرعاة الفقراء جدا الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والذين لم تكن لديهم سوى فرص محدودة جدا لإنشاء أصول على أساس مستدام. ولا يزال يلزم إجراء استثمارات كبيرة لاستصلاح هذه المناطق المهمشة وتطويرها. وفي ظل الظروف الحالية، لا يمكن النظر في استراتيجية شاملة للوقف التدريجي للمشروع. بيد أن **البرنامج** سيواصل، في إطار تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، رصد الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للمستفيدين. واستنادا إلى نتائج هذه العملية، التي ستشمل عمليتين على الأقل للتقييم بالمشاركة في الريف، سينظر **البرنامج** في الوقف التدريجي لبعض أنشطته. وستساعد قدرة الحكومة على زيادة دعمها للسكان المستفيدين **البرنامج** على البت في مواصلة تقديم مساعداته.

المستفيدون والفوائد

٦٧- سيقدم المشروع الدعم إلى ٠٤٠ ٣٨ شخصا، منهم ٢٧٠ ٢٢ امرأة، تم تحديدهم باعتبارهم المستفيدين الأساسيين المشاركين في المشروع؛ وسيستفيد من المشروع ٢٠٠ ١٩٠ شخص، بمن فيهم المستفيدون من المشروع وأسرهم، وسيتلقون مساعدات **البرنامج** (انظر الملحق الأول).

٦٨- وتتألف المجموعة الأساسية من المستفيدين المباشرين من ٠٠٠ ١٠ مزارع صغير. وسيتم اختيار المزارعين على أساس ملكيتهم لمزارع لا تتجاوز مساحتها ٧ هكتارات، واعتمادهم على الزراعة كمصدر أساسي للعيش، وإقامتهم الدائمة في المنطقة. ومن المقرر ألا تقل نسبة النساء اللاتي يعلن أسرا أو المعيلات الرئيسيات عن ٢٠ في المائة.

٦٩- وستستفيد نحو ٥٠٠ ٧ أسرة من ١٥٠ مستوطنة في البادية من عنصر المراعي الاحتياطية في المشروع. وسيقتصر الاختيار على أصحاب القطعان الصغيرة التي يقل عددها عن ٥٠ رأسا من الضأن. وستعطى الأولوية للرعاة المستعدين والراغبين في المشاركة في نظام تشاركي لإدارة المراعي.

٧٠- وستقدم دورات محو الأمية لنحو ٠٠٠ ١٥ امرأة أمية من المجتمعات المحلية والمستوطنات الريفية في البادية؛ وستتلقى ٠٠٠ ٣ امرأة من الأسر الريفية الفقيرة تدريبا مهنيا. وسيتم اختيار هؤلاء النساء من بلديات نائية في الحزام الأخضر وجبل الحص، ومن مستوطنات نائية في البادية. وستعطى الأولوية للبنات والنساء في الفئة العمرية ١٥-٤٠ سنة.

٧١- وستتلقى نحو ٠٤٠ ٢ امرأة فقيرة يعملن في مشاتل أشجار الفاكهة تدريبا عمليا لتحسين مهاراتهن. وستعطى الأولوية للنساء الوحيدات اللاتي يعلن أسرا أو المعيلات الأساسيات اللائى يعملن في مهام لا تتطلب مهارات في المشاتل، واستكملن دورة كاملة لمحو الأمية الأساسية.

٧٢- وإجمالا، سيسهم المشروع في التنمية الزراعية والحماية البيئية للأراضي الحدية، وسيساعد على إعادة الإنتاجية للمراعي المتدهورة جدا في البادية.

الآثار المتوقعة للمشروع بالنسبة للنساء

٧٣- لقد صمم المشروع لتمكين النساء من المشاركة بنشاط في الفرص الإنمائية التي يتيحها المشروع. وتمثل المرأة ٥٨,٥ في المائة من المستفيدين المباشرين، بمن في ذلك ٢٠ في المائة من المستفيدات اللاتي سيتم اختيارهن، بصفتهن معيلات أسر، للمشاركة في زراعة الفواكه وتربية الأسماك والمواشي. وتستفيد من أنشطة محو الأمية الأساسية والتدريب المهني صغار البنات والنساء على وجه الحصر.

٧٤- وتشارك النساء في منطقة المشروع مشاركة تامة في معظم الأنشطة التي يقوم بها الرجال عادة. ونظرا لارتفاع معدلات الهجرة الموسمية، تتحمل النساء مسؤوليات إضافية عن جميع الأعمال الخاصة بالمزارع أو قطعان المواشي.

٧٥- ومن المتوقع أن تعزز التدابير المتخذة في إطار هذا المشروع لدعم مشاركة المرأة فرص حصولها على الأصول المنشأة، وستتيح لها فرصا لتحسين أوضاعها المعيشية. أما أنشطة التدريب الموجهة للمرأة على وجه الحصر، فستساعد على فك طوق عزلتها الاجتماعية وتنمية مهاراتها والإسهام في التمكين لها.

دعم المشروع

٧٦- ستخصص الحكومة ٢١,٦ مليون دولار للمشروع من مواردها الخاصة. وستسحب الأموال من البرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية مثل مشروع الحزام الأخضر ومشروع تطوير البادية والبرنامج الوطني لمحو الأمية، والمخصصة لأنشطة محددة يدعمها **البرنامج**. كما أنه يشمل تكاليف النقل الداخلية لسلع **البرنامج** وعمليات المناولة ذات الصلة على مستوى المشروع.

٧٧- وستحول الأموال الناتجة عن المشروعين الجاري تنفيذهما واللذين سينتهيان في ديسمبر/كانون الأول، والمقدرة بمبلغ ٨٦٩ ٢٦٠ دولارا، إلى هذا المشروع وستستخدم في تغطية النفقات الإضافية المتصلة بدورات محو الأمية والتدريب المهني.

٧٨- وسيقتصر التمويل المشترك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أنشطة يضطلع بها فلاحون ورعاة ونساء ريفيات فقراء، سيتلقون مساعدات من **البرنامج**. وتشمل هذه الأنشطة، التي ستنفذ في إطار مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، استصلاح أراض تزيد مساحتها على ٨٠٠ ٤ هكتار في جبل الحص وغرس أشجار فيها، والتدريب المهني لـ ٤٥٠ بنتا في البادية. وتقدر التكاليف التي سيتحملها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ ٣,٦ مليون دولار و٠٠٠ ١٥ دولار على التوالي.

الرصد والتقييم

٧٩- ستتولى وحدة إدارة المشروع المسؤولية عن أنشطة رصد المشروع وتقييمه. وسينشأ نظام شامل للرصد والتقييم يشمل عناصر المشروع الثلاثة. وستساعد إدارة الخدمات الإرشادية التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وحدة إدارة البرنامج في إجراء الرصد المادي لمنجزات المشروع؛ وسترصد فروع النقابة العامة للنساء في المحافظات ووزارة الثقافة تنفيذ دورات محو الأمية والتدريب ذي الصلة. وسيشارك مركز اتصال وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في المكتب القطري **للبرنامج** في هذه العملية. وسيضطلع **البرنامج** بعملية تقييم مستقلة للأنشطة نحو نهاية المشروع.

٨٠- وسيجري جمع بيانات ومعلومات تستند إلى مؤشرات مختارة للأداء ومصنفة حسب نوع الجنس على مستوى القرية بواسطة العاملين في الإرشاد أو الموظفين التقنيين وفقا للقوائم المرجعية. وستعد فروع النقابة العامة للنساء في المحافظات تقارير شهرية عن القيد والحضور والإنجازات في دورات محو الأمية والتدريب، وستقدم هذه التقارير إلى وحدة إدارة المشروع. وستقوم وحدة إدارة المشروع كل ستة شهور بإعداد تقارير تنفيذ مرحلية عن مدخلات المشروع ونواتجه وإنجازاته، استنادا إلى الرصد الفصلي في المحافظات، وستحال التقارير إلى المكتب القطري في دمشق.

٨١- وسيجري أخصائيون في مجال الاقتصاد الاجتماعي خلال المشروع عمليتين على الأقل للرصد بالمشاركة في الريف لتقييم آثار المشروع على المستفيدين، ودراسة التغيير في أنماط الزراعة والرعي.

جدوى المشروع واستدامته

٨٢- أعد المشروع بتعاون وثيق مع حكومة سوريا. ويشمل المشروع عناصر من اقتراحين لمشروعين هما – استصلاح المراعي في البادية بعد فترة الجفاف، ودعم غرس أشجار الفاكهة – عرضا على **البرنامج** في أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٠. ونظرا لأن المشروعين يقعان في مناطق جغرافية متقاربة وأن وزارة الزراعة والاستصلاح الزراعي ستتولى تنفيذهما، فقد اتفق **البرنامج** والحكومة، لأغراض عملية، على دمج الأنشطة في مشروع واحد وتضمينه عنصرا شاملا لتدريب النساء الريفيات. وتم تقييم الاقتراح المنقح في مايو/أيار ٢٠٠١.

الجدوى التقنية

٨٣- أكدت البعثة أن الحكومة تتمتع بالدراية التقنية اللازمة وبها موظفون مؤهلون للاضطلاع بمعظم أنشطة المشروع. وسيقدم مزيد من الدعم التقني عن طريق شركاء منفذين ومن خبراء استشاريين معينين محليا.

٨٤- ومياه الري أمر بالغ الأهمية بالنسبة لزرع أشجار جديدة في المناطق المنخفضة الأمطار. ذلك أنه يوصى بأن يقوم الفلاحون بري الأشجار بشكل تكميلي لمدة ثلاث سنوات بعد الغرس. وقد أجرت الحكومة الاستثمارات اللازمة لزيادة توفير المياه في مناطق المشروع. وقد استكملت عمليات المسح الجيولوجي، وستنشأ عشرة آبار جديدة في العام القادم.

٨٥- وبالنسبة لنشاط تربية الأسماك، لاحظت البعثة أن إدارة الموارد السمكية في وزارة الزراعة والاستصلاح الزراعي بها موظفون ذوو خبرة سبق أن تعاونوا مع مربي الأسماك. فقد تم تدريبهم في إطار مشروع للمساعدة التقنية بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون التقني، وسيكون بوسعهم توفير الدراية التقنية اللازمة. ولم تنفذ تربية الأسماك بعد على نطاق واسع في حوض نهر الفرات، ولذا يوصى باعتبار هذا النشاط مشروعا تجريبيا يدعم ٣٠٠ فلاح فقط.

٨٦- والمراعي الموجودة في جوار مستوطنات البادية مستنفدة إلى حد أن دعم هذه المراعي باستخدام البذور والشجيرات هو السبيل الوحيد لتستعيد قدرتها على الإنتاج في فترة معقولة. وتقنيات البذور المباشر والنثر والشتل معروفة جيدا في البادية. ويعتزم إنشاء مشاتل البذور والنبتات، وبعضها منتج بالفعل، وآلية البذر المباشر.

٨٧- وتقوم دورات محو الأمية على أساس أساليب تعليم عملية ترمي إلى إكساب مهارات التعليم الابتدائي للكبار العاملين الذين لم يسبق لهم أن تلقوا تعليما على الإطلاق. وأعدت وزارة الثقافة المضمون الدراسي وكتب المطالعة،

بمساهمات تقنية من اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتركز الدورة على فهم القراءة والمهارات الأساسية للكتابة والحساب.

٨٨- واستكمال برنامج محو الأمية الأساسية بنجاح ومدته تسعة شهور شرط للالتحاق بدورات التدريب المهني. فهناك تحول واضح، كما أشار مقدمو الخدمات الإرشادية، عن المهارات التقليدية مثل الحياكة والغزل والحبك. فالنساء قد أصبحن أكثر اهتماما بتعلم مهارات جديدة تتصل بمجال عملهن وبالاحتياجات المجتمعية. ولذا، ستركز معظم الدورات التي سيدعمها المشروع على أساليب الزراعة وأساليب الحرث الحديثة، وأساليب المشاتل المتقدمة، والرعاية البيطرية، والمساعدات الأولية، والصحة الأسرية.

الجدوى الاقتصادية

٨٩- ولاحظت البعثة أن الاستثمار في غرس أشجار فاكهة سيكون مرتفعا بعض الشيء بالنسبة المزارعين الفقراء على الرغم من أن الحكومة تدعم النشاط بأساليب متعددة. وستتفاوت تكاليف الاستثمار، رهنا بأنواع الأشجار المختارة ومدخلات المزارعين الأخرى. وستسدد أول دفعة من القرض الذي تم الحصول عليه من المصرف التعاوني الزراعي، والتي تغطي ٨٠ في المائة تقريبا من إجمالي التكاليف، بعد السنة السادسة.

٩٠- ويتوقع أنه سيلزم في معظم الحالات أن يكمل المزارعون إيراد المزرعة بأموال خارجية لسداد الدفعات الأولى من القرض. فأشجار الزيتون لن تثمر إلا بعد ٩-١٠ سنوات، وأشجار الفستق بعد ٩ سنوات-١١ سنة، وأشجار اللوز بعد ٧-٩ سنوات. ويقول المزارعون إنهم على استعداد للقيام بأعمال موسمية لسداد قروضهم، وأعربوا عن ارتياحهم لإنشاء أصول تبشر باستدامة مصدر الدخل بعد بضع سنوات.

٩١- أما متاجر تسويق منتجات الفاكهة في منطقة المشروع فهي لا تزال غير متطورة. بيد أنه يتوقع أن تزيد الاحتياجات الاستهلاكية مع زيادة السكان، وتنمية السياحة. ويرجح أن تستهلك وتسوق محليا غلة أشجار الفاكهة في العقد القادم.

٩٢- وبالنسبة لمراعي البادية، فإن استدامة تحسين المراعي على المدى القريب والمدى المتوسط ستكون مكفولة بشكل معقول بموجب الاتفاقات الرسمية التي تلتزم في إطارها رابطات المراعي بمعدل التخزين والتوصيات الإدارية لمديرية البادية. وستتمثل الفوائد الاقتصادية في كفاية العلف على مدار العالم للرعاة، مما يجنبهم اللجوء إلى شراء الأغذية أو الدفع للحصول على جذامة الحبوب في المناطق المهمشة.

الجدوى الاجتماعية

٩٣- سينفذ المشروع في مناطق نائية حيث تكون القرى والمستوطنات متناثرة وبعيدة عن الطرق الرئيسية. وقد يكون من الصعب الوصول إلى الأسر، لا سيما الأسر التي تعيلها نساء، في هذه المجتمعات المحلية المنعزلة. وقد يكون هناك نوع من المقاومة من جانب المستفيدين للتعامل مع موظفي المشروع والمشاركة في الأنشطة المقترحة. وربما يكون هذا هو الحال على الأرجح في القرى النائية والمستوطنات المتناثرة في البادية.

٩٤- وينبغي لموظفي المشروع والأخصائيات الاجتماعية في النقابة العامة للنساء أن يبذلوا جهودا خاصة للوصول إلى النساء في البلديات النائية والتأكد من تنظيم الدورات في أماكن عامة على مسافة قريبة من المستوطنات أو القرى. وقد أعطت وزارة الثقافة تأكيدات بتوفير فصول متنقلة في أي بلدية تسجل فيها ٣٠ طالبة على الأقل؛ وستدفع حوافز نقدية للمدرسين المعينين في هذه المناطق.

٩٥- ويتوقف تحسين وحماية المراعي إلى حد بعيد على استعداد أصحاب القطعان لتشكيل رابطات للمراعي. وعملا على التغلب على تلكؤ أصحاب القطعان في تغيير الأنماط الحالية للرعي، سيشجع موظفو المشروع أصحاب القطعان على الانضمام لرابطات المراعي التي سيكفل من خلالها حقوق انتفاع حصرية. وسيقدم موظفو المشروع أيضا المدخلات اللازمة والخدمات الإرشادية. وستمثل المعونة الغذائية حافزا لأشد الرعاة فقرا لكي يشكلوا رابطات للمراعي لضمان إدارة الاحتياطي بشكل تشاركي.

الاعتبارات البيئية

٩٦- إن حماية البيئة هدف من الأهداف ذات الأولوية للحكومة. فبعد عامين من قحط قاس، تشكل زراعة أشجار الفاكهة في الأراضي الحدية واستصلاح المراعي المتدهورة الوسيلة الرئيسية لتحسين خصوبة التربة والحد من زحف الصحراء.

٩٧- وبعض المزارع المقرر زراعة أشجار فاكهة فيها مزروعة بالشعير الآن وبعضها غير مزروع. والتحول من الشعير إلى أشجار الفاكهة سيكون له بعض الآثار السلبية على توافر الحبوب وبقايا المحاصيل للماشية، ولكن منطقة أشجار الفاكهة محدودة جدا قياسا بمنطقة إنتاج الشعير. ويرجح أن تتم رعاية وإدارة الأراضي الحدية، بعد استصلاحها، بصورة أفضل من رعايتها وإدارتها الآن، وسيكون من مصلحة المزارعين منع تآكل التربة.

٩٨- ويمكن تقليل خطر التآكل الناجم عن الرياح والمياه إلى أقصى حد باتباع الممارسة الحالية المتمثلة في غرس الأشجار بزوايا قائمة بالنسبة لاتجاه الرياح السائد على أرض مسطحة وعلى محيط الأرض المنحدرة.

٩٩- وحالة المراعي في البادية، لا سيما بجوار المستوطنات، تبلغ من السوء أن أي شكل من أشكال الإدارة اليقظة سيكون مفيدا.

١٠٠- ومن المقدر أن يستوعب تحسين أحوال المراعي مع الوقت، مع تجديد حيوية واتساع المناطق التي أعيد فيها غرس البذور والأشجار، أي زيادة في حجم القطعان.

١٠١- والنبتات المقرر إعادة غرس بذورها وغرسها هي من أنواع محلية. وإعادة الغطاء النباتي سيوجد من جديد موئلا ملائما للطيور والثدييات الصغيرة، وسيحسن ارتشاح الأمطار، وسيقلل بذلك الانسياب السطحي وتآكل التربة.

العوامل المثبطة والنزوح ودرجة الاعتماد

١٠٢- لقد أثر الجفاف الذي حدث في عامي ١٩٩٨/١٩٩٩ بشكل حاد على إنتاج سوريا من الحبوب واللحوم والفاكهة. وأصبحت الحكومة تعتمد الآن بشكل متزايد على الواردات لمواجهة الاحتياجات الغذائية للسكان.

١٠٣- وفي عام ١٩٩٩، ووفقا للبيانات المقدمة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، تم استيراد ١,٣ مليون طن من الحبوب، و ٥٢٩ ٠٠٠ طن من البقول، و ٧١ ٠٠٠ طن من الزيوت النباتية. وفي عام ٢٠٠٠، ارتفعت الواردات من الحبوب إلى ١,٦ مليون طن، بينما انخفضت الواردات من الزيوت النباتية بدرجة طفيفة، إلى ٦٠ ٠٠٠ طن.

١٠٤- وسيقدم **البرنامج** ٣٠ ٧١١ طنا من دقيق القمح، و١ ٦٨٠ طنا من الزيوت النباتية، و٢ ٥١٩ طنا من البقول. وستبلغ أكبر كمية من السلع الغذائية التي ستقدم في العام الثالث من المشروع ١٠ ٥٦٩ طنا من دقيق القمح، و٥٨٤ طنا من الزيوت النباتية، و٨٧٥ طنا من البقول. ومن حيث الواردات السنوية، تمثل هذه الشحنات من المعونة الغذائية

٠,٦ في المائة من دقيق القمح، و٠,٩ في المائة من الزيوت النباتية، و٠,١ في المائة من البقول، ولن تسفر عن نزوح الأسواق أو عن عوامل مثبطة للإنتاج المحلي. وستوزع أغذية **البرنامج** في مناطق لا تنتج فيها أي من السلع الغذائية الممنوحة.

١٠٥- ولذلك، فإن خطر الاعتماد على المعونة الغذائية ضعيف جدا، فضلا عن أن هذه المعونة ستقدم لفترة محدودة.

التنسيق والتشاور

١٠٦- إن المشروع يتسق مع القرار الذي اتخذته وكالات الأمم المتحدة في سوريا باتباع نهج مشترك لبرامجها، يركز على المناطق المهمشة الأكثر حرمانا من الناحية الاقتصادية في البلد.

١٠٧- و**البرنامج** عضو نشط في الفريق القطري للأمم المتحدة الذي أعد تقرير التقييم الموحد للقطر، ويرأس، مع منظمة الأغذية والزراعة، لجنة التنمية الريفية والأمن الغذائي. وقد استكمل تقرير التقييم الموحد للقطر في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، وزودت الحكومة به. ويجري إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

١٠٨- واستنادا إلى توصيات التقييم الموحد للقطر، ستدعم وكالات الأمم المتحدة في سوريا المشاريع المتكاملة للتنمية الريفية الموجهة للسكان الريفيين الأشد فقرا في المناطق المحرومة اقتصاديا. وسينصب تركيز معظم الأنشطة على بناء القدرات، والتعليم، والصحة، والائتمان. ويجري مواصلة تنسيق الأنشطة المقبلة في إطار نظام الأمم المتحدة للتنسيق بغية تنفيذ أنشطة ومشاريع مشتركة.

١٠٩- وسيشارك **البرنامج** في مشروع متكامل للتنمية الريفية في منطقة جبل الحص بالقرب من حلب، بتمويل من عدد من وكالات الأمم المتحدة. وفي إطار هذا العنصر، سيعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في استصلاح الأراضي الزراعية المتدهورة، وسيدعم أنشطة التدريب التي سيضطلع بها المشروع. ويمكن استخدام هذه التجربة الرائدة للنهج الموحد والتعاون المشترك بين وكالات الأمم المتحدة في سوريا كنموذج وتكرارها في أنحاء أخرى من البلد.

١١٠- وفي إطار هذا المشروع، سيتعاون **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة في إنشاء مراع احتياطية في مستوطنات مختارة من البادية، ومع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دعم الرعاة الفقراء في استصلاح المراعي وتوفير التدريب المهني للريفيات الفقيرات. هذا، وسيدعم **البرنامج** برنامجا خاصا لمحو الأمية للبنات المنقطعات عن المدارس تنفذه منظمة اليونيسيف والنقابة العامة للنساء في بلديات مختارة في منطقة المشروع.

توصية المديرة التنفيذية

١١١- توصي المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي بأن يجيز، رهنا بتوافر الموارد، مبلغ ١١,٣ مليون دولار، يمثل جميع تكاليف التشغيل المباشرة لهذا المشروع الإنمائي.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	متوسط تكلفة الطن	القيمة (بالدولارات)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
ألف – تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع[1]			
– دقيق القمح	٣٠ ٧١١	٢٢٠	٦ ٧٥٦ ٤٦٤
– الزيت النباتي	١ ٦٨٠	٧٠٠	١ ١٧٦ ٠٠٠
– البقول	٢ ٥١٩	٣٦٠	٩٠٦ ٩٣٠
مجموع السلع	**٣٤ ٩١٠**		**٨ ٨٣٩ ٣٩٤**
النقل الخارجي			**١ ٨١٥ ٣٢٢**
تكاليف تشغيل مباشرة أخرى			**٢٤ ٠٠٠**
مجموع تكاليف التشغيل المباشرة			**١٠ ٦٧٨ ٧١٦**
باء – تكاليف الدعم المباشر (انظر الملحق الثاني للتفاصيل)			
مجموع تكاليف الدعم المباشر			**٦١٣ ٠٠٠**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**١١ ٣١٧ ٧١٦**

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها **البرنامج**، بمرور الوقت اعتماداً على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** ومدى توافرها في السوق المحلية للبلد المستفيد.

الملحق الثاني

متطلبات الدعم المباشر (بالدولار)	
الموظفون	
الموظفون الوطنيون في فئة الخدمات العامة	١٧٤ ٠٠٠
متطوعو الأمم المتحدة	٢٥٨ ٠٠٠
المساعدة المؤقتة	٦ ٥٠٠
الوقت الإضافي	٦ ٠٠٠
الخبراء الاستشاريون المحليون	٢ ٠٠٠
بدل السفر الرسمي للموظفين	٢٨ ٠٠٠
تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم	٧ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤٨١ ٥٠٠**
نفقات المكاتب والنفقات المتكررة الأخرى	
استئجار المباني	٥٠ ٠٠٠
منافع (عامة)	٧ ٥٠٠
اللوازم المكتبية	٥ ٥٠٠
خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٣٧ ٥٠٠
إصلاح وصيانة المعدات	٧ ٠٠٠
تكاليف صيانة المركبات وتشغيلها	١١ ٠٠٠
نفقات مكتبية أخرى	٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٢٣ ٥٠٠**
المعدات والتكاليف الثابتة الأخرى	
الأثاثات والمعدات والأدوات	٦ ٠٠٠
المركبات	٢٠ ٠٠٠
معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٨ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٣٤ ٠٠٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**٦٣٩ ٠٠٠**

الملحق الثالث

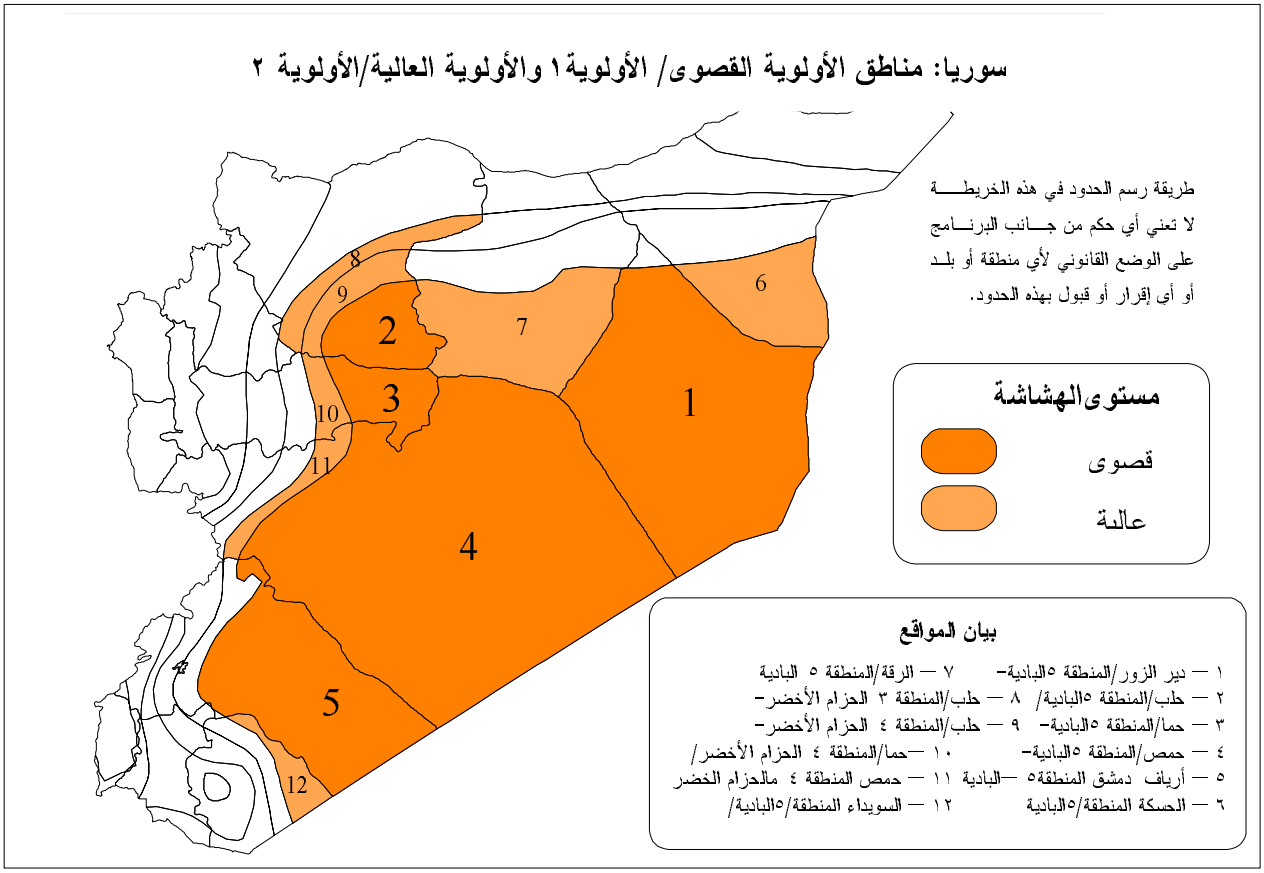

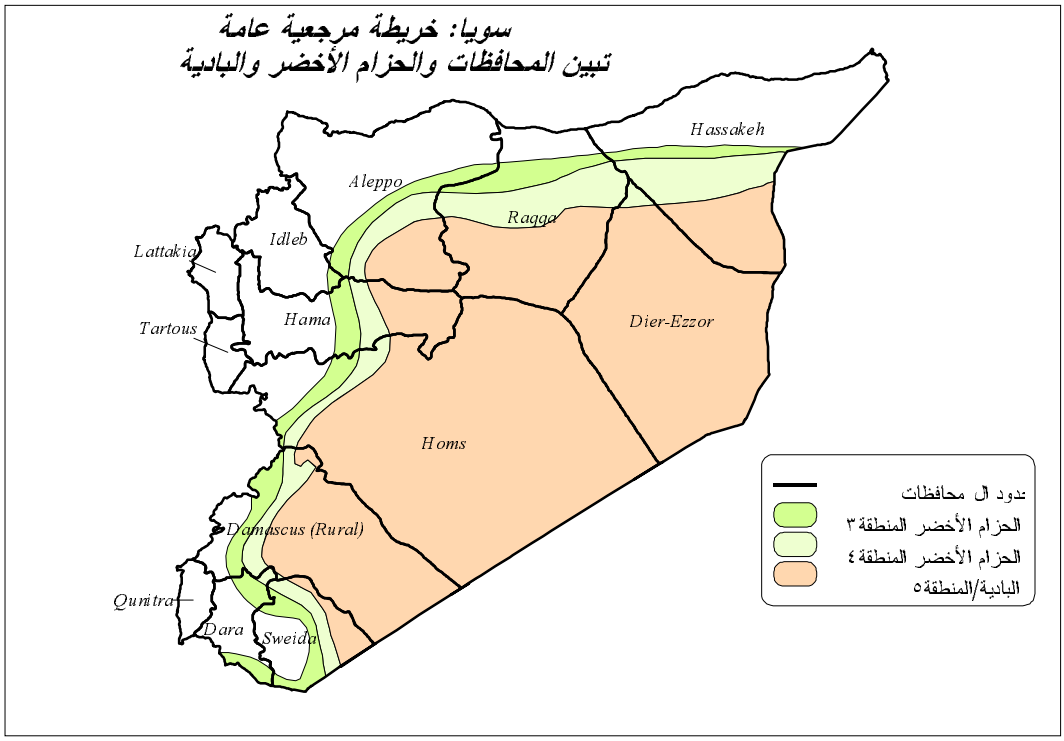

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.